مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري 1798م1830م

الأستاذ الدكتور: علي آجقو، الأستاذة: شهرزاد شلبي، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

كان النظام المالي للجزائر في ظل الحكم العثماني قائما على تنظيم محكم لمصادر الدخل و وجوه الإنفاق، و يخضع لإجراءات فعالة لضبط حسابات الخزينة العامة التي أصبحت العصب الحساس لنظام الحكم بالدولة، و اعتبرت من أهم التنظيمات المالية العثمانية في الجزائر .وقد تميز هذا النظام بثلاثة عناصر(التنظيم و الفاعلية و المردود)، فالحديث عن التنظيم يقودنا إلى معرفة الموارد المالية لمؤسسة الخزينة، التي ارتبطت بالمردود العسكري والمكانة الاقتصادية التي وصلت لها هذه الدولة انطلاقا من سيطرة البحرية العثمانية بشكل شبه مطلق على البحر المتوسط، أما الفاعلية فالنظام المالي ساهم في إيجاد موارد ثابتة وهامة لإنشاء و إقامة دعامة قوية للدولة الجزائرية الفتية وذلك عن طريق فرض الضرائب و التحكم في تجارة البحر المتوسط، كما ساهمت مؤسسة الخزينة في العديد من المرات بفضل سياسة البايلك في تغطية العجز في ميزان النفقات، أما عن المردود فقد كان النظام المالي بمثابة العصب الذي يتحكم في جميع مجالات الدولة الحيوية.

Abstract:

Under the Ottoman rule, the financial system of Algeria was based on arbitrational organizing to income sources and aspects of expenditure. It was subjected to effective procedures to adjust the public treasury accounts that have become sensitive nerve system to the governmental statehood system. It also considered of the most important Ottoman systems, especially for the financial aspect, whereas it was marked by three elements (organization, efficiency and profitability). Talking about organization leads us to know firstly the financial resources of the Treasury, which were correlated with the military profit and economic stature reached by this state out of the Ottoman naval control all over the Mediterranean. As for the efficiency, the financial system contributed in providing with an important constant resources to create and establish a strong pillar of the youthful Algerian state by imposing taxes and control of the Mediterranean trade, the treasury also contributed many times, thanks to the provincial policy, in covering of the deficit of expenses. As for profitability, the financial system has been a nerve that controls all vital areas of the state.

مقدّمة:

لقد حظي الجانب السياسي في تاريخ الجزائر الحديث بأوفر حصة من الدراسات، كما يبقى الاهتمام بالدراسات التاريخية الاقتصادية في التاريخ العثماني يحتل مكانة هامة لدى الباحثين، وذلك لعدة اعتبارات أهمها، المكانة التي وصلت إليها الجزائر انطلاقا من قوة الأسطول البحري و كثرة غنائمه.

ولذلك ظلت الموضوعات الاقتصادية في البحث التاريخي تشكل جانبا مكملا للموضوعات السياسية والعسكرية والإدارية،وما يؤكد هذا مسارعة حكام الجزائر منذ بدء فترة الحكم العثماني إلى إنشاء عدة مؤسسات مختلفة شبيهة أو مستمدة بصورة عامة من المؤسسات الاقتصادية العثمانية التي ساعدتها على تنظيم المجتمع وإعطائه مكانة مرموقة وهيبة في حوض البحر المتوسط وفي مقدمتها الخزينة التي عملت على إدارة الشؤون المالية للدولة العثمانية بالجزائر، من خلال عملية تنظيم الواردات والنفقات بالإضافة إلى مهام أخرى

في ظل تراجع غنائم الجهاد البحري وافتداء الأسرى في أواخر العهد العثماني يحق لنا نتساءل عن مدى تمكن السلطة العثمانية من إيجاد موارد جديدة لاغناء هذه المؤسسة ؟ وعن العوامل التي ارتبطت بحالتها في ظل تكاثر أنظار الطامعين؟

كيف كانت الهيكلة العامة للخزينة في تلك الفترة؟ومن هم أهم القائمين عليها ؟وما هي مصادر دخلها و أوجه انفاقها ؟

أولا: تعريف الخزينة :

الخزينة أو الخزانة لغة يعني اسم الموضع الذي يخزن فيه الشيء، والمخزن بفتح الزاي، ما يخزن فيه الشيء، ويقال خزن المال إذا غيبه، وخزانة الإنسان قلبه وخازنه أو خزّانه لسانه، وكلاهما على المثل، كما جاء في وصية لقمان لابنه "إذا كان خازّنك حفيظا و خازنتك أمينة، رشدت في أمريك دنياك وأخرتك" ويعني اللسان والقلب [1].

وسميت خزائن لغموضها على الناس واستتارها عنهم .

وقد وردت اللفظة في آيات كثيرة من كتاب الله العزيز بعدة معانى بقوله تعالى : (قَالَ اجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ) سورة يوسف الآية55، **(وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ)** سورة الحجر الآية 21 .

أما اصطلاحا فهي تعني المكان بكل دلالته، سواء كان مجموعة رفوف أو غرفة تحتفظ فيها بالأموال، وكل ما هو ثمين، مهما كان نوعه، معدنا أو غيره، كما تحتفظ فيها الودائع والأمانات، وتعود ملكيتها للأشخاص أو الدولة [2].

ولأن الخزينة أهم المؤسسات المالية في الدولة فقد اختير لها موقع بقصر الداي بجوار قاعة اجتماع الديوان، ثم نقلت في عهد على خوجة سنة 1817 إلى القصبة وذلك بسبب المؤامرات التي خطط لها الانكشارية ضده، أما عن هيكلتها فهي عبارة عن أقبية ودهاليز مقوسة تحت الأرض سيئة الإنارة، تؤدي هذه الدهاليز إلى باب في نهاية الرواق كتب أعلاه "**نصر من الله وفتح قريب، يا فاتح الأبواب افتح لنا أفضلها** " ويؤدي هذا الباب إلى غرفة واحدة مكونة من جناحين، ويتصل هذان الجناحان بغرفة ملحقة بها احتياطي مالي مخصص للمصاريف الجارية والقضايا المستعجلة، ومن هذه الغرفة نصل إلى غرفة فسيحة مقسمة بحواجز خشبية إلى ثلاث غرف محمية بشبابيك حديدية تدعى الخزينة [3]، وبابها يفتح في حصن الدار حيث يجتمع الديوان [4] يتولى حراستها ستة عشر نوبيجا [5] يجلسون على مقاعد خشبية مقابلين ظهورهم للحائط الكبير [6] وكان الخزناجي [7] المسؤول والمشرف عليها، وهو الشخص الوحيد الذي يسمح له بدخولها لوضع المال أو إخراجه [8] عند الحاجة لتقع المسؤولية على واحد فقط [9].

وعن ثروات الخزينة أنها تحوي على صناديق لمسكوكات نحاسية وسبائك فضية وعملات ذهبية كما توضع السيوف الذهبية وخناجر وبنادق مرصعة، وحلي وجواهر وياقوت، وتحف ونفائس ملكية مختلفة، التي ترجع للدولة عندما يموت أحد أعضاء الديوان [10]، وقدر القنصل الأمريكي شالر [11].

المبالغ المودعة فيها في بداية القرن التاسع عشر ب250 مليون فرنك، أما مفاتيحها فيحتفظ بها الداي في الأوقات التي تكون فيها مغلقة، أي بعد الزوال ويومي الثلاثاء والجمعة، ويقوم بتسليمها للخزناجي في كل صباح بحضور أعضاء الديوان، ليباشر مهامه المالية التي تخص الخزينة [12].

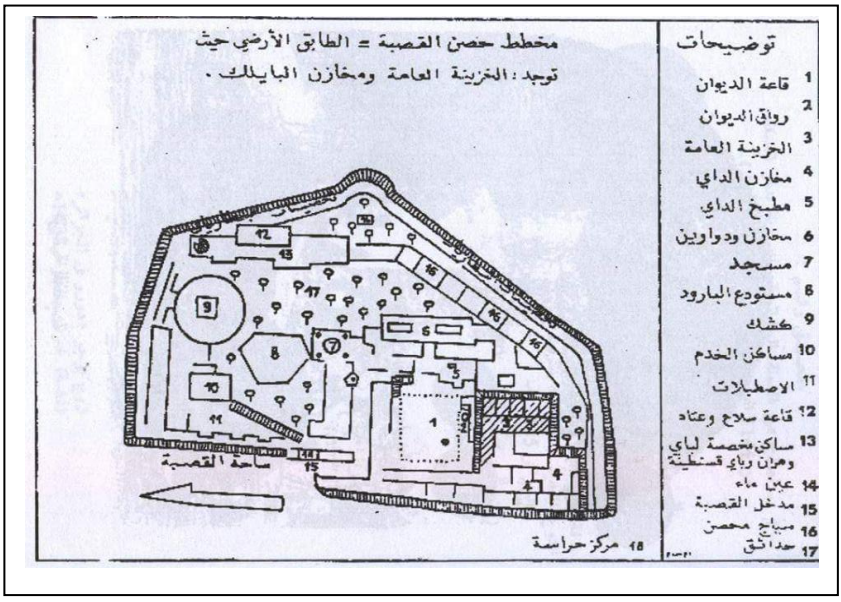

ثانيا موظفو الخزينة

يتولى شؤون الخزينة عدة موظفين يسهرون على تسييرها وتنظيمها نذكر منهم :

الداي:وقد كان إشرافه على الخزينة معنوي فقط ويتمثل في مراقبة النشاط المالي كدفع أجور الجنود وتحديد أسعار السلع و المنتجات ومعاقبة المتلاعبين، وتقييم العملات، وهذا ما تطلب حضوره لجلسات الديوان في الصباح والقيام بكتابتها في المساء [13].

يتحصل الداي على أموال كبيرة وهدايا ثمينة يتلقاها من البايات الثلاث أو من كبار موظفي الدولة أو القناصلة الأجانب كما يحصل على نسبة من عائدات الجهاد البحري، وفي حالة وفاته أو عزله فان أمواله ترجع لخزينة الدولة .

2. الخزناجي

هو بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي، وفي أواخر العهد العثماني أصبح يتمتع بمكانة مرموقة داخل الدولة، فهو الشخصية الثانية المؤهلة لتشغل منصب الداي حال شغوره، يشرف على شؤون الخزينة لان الخزانة عمل الخازن وهو محرز الشيء أو حافظه [14].

وقد ورد هذا اللفظ في القران الكريم لقوله تعالى : (**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ**) الزمر الآية 71، ولتولى هذا المنصب لابد أن تتوفر مجموعة من الشروط أهمها أن يكون تركيا [15].

ومثقفا والإخلاص، والخزناجي هو الوحيد الذي يحتفظ بمفاتيح الخزينة، وتشمل سلطته كل الشؤون المالية، من خلال مراقبة المداخيل التي تصل من مختلف أنحاء البلاد سواء كانت عينية أو نقدية، ولا يصرف أي مبلغ دون علمه وبحوزته سجلات الإيرادات والنفقات، وعملية الدفع كانت مرفقة بعقود مظهرة الموضوع والهدف منه، وكان يصنف عملات الذهب والفضة تبعا لقيمتها [16].

ويراقب أمور السكة، ويلزم الخزناجي بالإعلان عن المبالغ التي يدفعها كأجور أو يستلمها بصوت عال في حضور الداي والديوان [17]، ويعين الخزناجي موظفين من الجزائريين ويطلق عليهم اسم "**الصبايحية**" مهتمهم عد النقود الداخلة والخارجة من الخزينة .لقد اكتسب منصب الخزناجي في أواخر العهد العثماني صبغة عسكرية، كقيادة الحملات [18].

3. **المكتباجي أو المقطاجي**: ويلقب أيضا بالأفندي وهو كاتب الدولة الأول، يشرف على سجلات المالية للدولة، ويحرص على مراقبة سجلات الكتاب الآخرين بما تحتويه من مبالغ مالية وقوانين عسكرية ورتب وأجور الانكشارية، ويساعده في مهامه ثلاثة أشخاص الأول يقوم بالمحاسبة الخاصة بالجنود والثاني يشرف على الحسابات الخاصة بالدولة والثالث يشرف على حسابات الجمارك [19]. وغالبا ما يكون هذا المنصب من نصيب وجهاء واعيان الجزائر [20].

ومن بين الذين مارسوا هذه المهنة احمد خوجة ومحمد أفندي .

4. **امين السكة** :هو مساعد الخزناجي الأول مكلف بمراقبة ضرب النقود الذهبية والفضية والنحاسية كما يشرف على انتقاء الذهب والفضة، وتجدر الإشارة أن كل عمال دار السكة كانوا من اليهود، وتقدير قيمة المجوهرات ووزنها وفحصها للتأكد منها، ويستعين في عمله بأجيرين من اليهود، الأول مكلف بالتحقق من النقود المشكوك فيها ويلقب بالعيار، والثاني يشرف على وزن العملة ويسمى الوزان [21].

5. **وكيل الحرج** وهو المهتم بتسجيل غنائم الجهاد البحري، وتراجع دوره مع نهاية القرن 18م.

6. **صايجي** :وهو الموظف المسؤول عن عد النقود الداخلة للخزينة أو الخارجة منها [22].

ثالثا: مصادر دخل الخزينة ونفقاتها :

مصادر الدخل :

أما عن مصادر دخل الخزينة فهي متنوعة ومتعددة، وتتوزع أساسا على المصادر التالية:

- **ضرائب ورسوم القطاع الريفي :**

شكلت الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الريفي أواخر العهد العثماني في الجزائر قدرا كبيرا من عائدات الدولة، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع عائدات الجهاد البحري من جهة، و الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر من جهة أخرى [23].

ومن أهمها :

العشور الزكاة :

العشور من الضرائب الشرعية الإسلامية المباشرة المفروضة على أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك، و العشور حسب ما يفهم من معناه هو المقدار الذي يأخذه البايلك من محاصيل الفلاحين،بمعنى المقدار الواجب إخراجه من الحبوب والثمار بالعشر إذا كان السقي طبيعي دون تكلفة، وإلا نصف العشر في حالة التكلفة [24]، إلا أن السلطة المركزية في هذه الفترة كانت تأخذه على أساس مبدأ الزويجة أو الجابدة [25].

والتي تساوي عادة من 8 إلى 10هكتار، بغض النظر عن تحديد كمية الإنتاج الحقيقية [26] وهناك من القبائل من يفرض عليها أن تزيد على ذلك حمولتين من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن كالدجاج [27] وكانت هذه التقديرات مرتبطة **بقائد العشور** أو **خوجة المعونة** [28].

وهذا ما سمح بحدوث العديد من التجاوزات ضد الأهالي، وهذا ما جعل السلطة المركزية تلجأ إلى تغيير طريقة جباية الزكاة، بهدف الحد من ظلم الجباة [29]، وكان لجباية العشور نظام خاص،وذلك في كل بايلك، وترجع أهمية عائدات العشور إلى حجم الأراضي التي كانت تؤخذ منها، فنجد مثلا أن ثلث أراضي بايلك الشرق كانت عبارة عن ملكيات خاصة [30].

فوائد ورسوم أراضي البايليك :

وهي الأراضي التي استولت عليها السلطة العثمانية عن طريق المصادرات التي كان يقوم بها البايات أو الأغوات بدار السلطان للقبائل المعادية للسلطة أو الممتنعة عن دفع الضرائب أو الأراضي الشاغرة [31].

وتشكل أراضي البايلك قطاعا زراعيا هاما اثر بشكل كبير على الحياة الاقتصادية في الريف الجزائري، أما الرسوم التي يخضع لها هذا النوع من أراضي الدولة فهي تختلف حسب طريقة الإنتاج أو في كيفية استغلالها، عن طريق الكراء أو ما يعرف بالحكور [32]، في اغلب المناطق، أما بالنسبة لبايلك الشرق فان هذا الكراء يسمى عزلا وكان كراء الأراضي يتم مقابل دفع رسم عيني أو نقدي للجباة، وذلك دون مراعاة السلطة للخسائر التي تعترض الفلاح، أو عن طريق نظام الخماسة وهو استغلال الفلاح للأرض التابعة للدولة مقابل خمس المحصول، وهذا ما حقق للفلاح دخلا محترما، بالإضافة إلى هذا النظام كانت السلطة تعمل على استغلال الفلاحين كأجراء، فترغم القبائل على العمل في عدة جابدات لصالح الدولة وهو ما عرف باسم التويزة [33].

الغرامة :

وهي ضريبة مستحدثة اذ قامت السلطة العثمانية بإحلالها مكان العشور، وكانت تفرض على سكان المناطق الخارجة عن السيطرة المباشرة للبايلك، الموجودة في الصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية مثل بلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطيني [34].

و إستحصالها يكون نقدا أو عينا، لكن في اغلب الأحيان كانت تؤخذ عينا كمواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى الأهالي [35]. كما يمكن أن تكون نقودا فضية [36].

وتحدد قيمة الغرامة حسب عدد الخيام والبيوت، وتقوم المحلات العسكرية بجبايتها، أو تكتفي بمراقبة السكان الخارجة عن سيطرتهم في المناطق الجبلية أو

الحيوية كالأسواق التي يتردد عليها السكان لاستبدال منتجاتهم المحلية بالمواد الغذائية [37].

اللزمة (المعونة أو الخطية):

تفرض على قبائل الرعية [38] الخاضعة للسلطة الحاكمة تستند هذه الضريبة على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجند في الأرياف هي عبارة عن رسوم نقدية وعينية، مدة دفع هذه الضريبة كل ستة أشهر، ويختلف مقدار قيمتها من بايلك لآخر، حسب ما تحدده السلطة المركزية [39].

وتقسم اللزمة والمعونة إلى الأنواع التالية

- **معونات بلاد القبائل**

وهو ما تقدمه منطقة القبائل من كميات عينية من المواشي والحبوب والزيتون والتين سنويا وفقا للجدول التالي [40].

المنطقة	نوع المعونة	مقدار المعونة
القبائل	الحبوب، ماشية، تين مجفف	500ريال بوجو
قبائل بو غني	الحبوب	125ريال بوجو
برج سباو	الحبوب والزيت الزيتون	3الاف ريال بوجو

- **ضيفة الباي :**

وهي الهدايا التي يقدمها الباي للداي كل ستة أشهر، تحدد قيمتها حسب محاصيل القبيلة وأهميتها، ويطلق عليها سكان بايلك التيطري اسم غرامة الشتاء وغرامة الصيف [41].

وتوفر هذه الضيفة لخزينة الدولة من بايلك التيطري وحده ما يقدر ب 248الف ريال بوجو سنويا [42]..

حق البرنوس والمشيخة :

وهي عبارة عن هدية عينية تفرض على كل شيخ تسلم الخلعة [43]، كرمز للتعيين في منصب أو تجديده [44].

- **خيل الرعية :**

وهي عبارة عن مساهمات نقدية أو عينية(الخيول) تقدمها قبائل الرعية، وبشكل خاص بايللك الغرب، وتتمثل في تقديم عدد من الخيول ومجموعة من الدواب، واعتمدت عليها السلطة المركزية في تعويض ما يتعرض له فرسان المخزن من خسائر، وقد يباع عدد من هذه الخيول إذا لم يكن هناك حاجة إليها [45].

❖ **رسوم اقتصادية في المدينة:**

1. **الدنوش :**

تعتبر الدنوش [46] من أهم المصادر الرئيسية للخزينة، وهي عبارة عن مساهمات فصلية وسنوية تساهم بها البايليكات (الشرق والغرب و التيطري)، بالإضافة إلى ما يقدم من دار السلطان وقيادة سباو، ويحول جزء منها لخزينة الدولة وقسم أخر يخصص كهدايا ترضية لموظفي الدولة، وعلى كل باي تقديم دنوشه في الوقت المحدد وفق الطرق المتعارف عليها وذلك مرة كل ثلاث سنوات، وقيمة الدنوش تخضع للزيادة أو النقصان تبعا للأحوال الاقتصادية السائدة في تلك الفترة.

كما أنها تختلف من بايلك لآخر، إذا احتل بايلك الشرق الصدارة في كمية الدنوش المساهم بها ففي سنة 1822م قدرت قيمة دنوش بايلك الشرق بـ (294.150) فرنك [47].

وغالبا ما كانت طبيعة تلك المساهمات نقدية أو عينية كالتحف والأثاث الفاخر والخيل والعبيد والملابس.

2. غنائم الجهاد البحري :

شكل النشاط البحري موردا مهما لمداخيل الخزينة [48] لفترة طويلة، من التواجد العثماني في الجزائر،وهذا النشاط في نظر المؤرخين يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والخزينة، ودليلهم على ذلك انه بنهايته بدأت الدولة تتراجع حتى سقطت، حيث كانت الدولة تتحصل على الخمس او السبع وفي بعض الأحيان العشر من الغنائم إضافة إلى الأسلحة، كما تحظى بـ 12% من أسعار السفن المحتجزة في الموانئ بالإضافة إلى مبالغ افتداء الأسرى [49].

إلا انه و في أواخر العهد العثماني شهد النشاط البحري تراجعا كبيرا، وفشلت كل محاولات الانتعاش ولعل أهمها مجهودات الرايس حميدو [50].

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها قدم وحدات الأسطول الجزائري التي أصبحت لا تواكب تطور العصر، بالإضافة إلى تلك الحملات التي قادتها الدول الأوروبية ضد الجزائر [51]، منها حملة "اللورد اكسموث" 1816التي وضعت حدا لنشاط البحرية الجزائرية، حيث تمكنت من تحطيم اغلب السفن [52]، يضاف إلى ذلك معركة نافرين1827 التي خسرت فيه الجزائر جزءا كبيرا من أسطولها [53]، إلى جانب الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية من 1827إلى 1830 [54].

. الإتاوات والهدايا:

هي ما يقدمه القناصلة والمبعوثون الأوروبيون للباشا وأعضاء الديوان للإيالة وقد وفرت الإتاوات والهدايا دخلا معتبرا للخزينة [55] عن طريق توقيع اتفاقيات مختلفة للحصول على بعض الامتيازات [56]، منها ضمان حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط [57]، إلا أن هذا المورد تراجع في العهود الأخيرة بسبب ضعف وحدات الأسطول الجزائري مما لا يسمح لها ببسط نفوذها على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثلما هو الحال عليه في الماضي،و بدأت تفقد قيمتها كالتزامات مالية تساهم بدخل الخزينة بسبب تهرب الدول الأوروبية من مثل هذه

الالتزامات، كما أصبحت عبارة عن هدايا دبلوماسية و ترضيات تقدم للسماح لها باستغلال بعض الموانئ الجزائرية [58].

4. المصادرة والتغريم :

وهو أسلوب عقابي انتهجته السلطة العثمانية في المناطق التى خضعت لها يقوم على المصادرة والتغريم(القبائل المتمردة) أو العزل [59]، من المناصب للحد من نفوذ بعض الموظفين [60]، والحصول على موارد مالية، ووفر هذا الأسلوب موردا رئيسيا للخزينة [61] وقد كانت الأملاك المصادرة تشمل أملاك منقولة وثابتة، وتباع هذه الأملاك في المزاد العلني تحت رعاية بيت المالجي، وتحول الأموال لخزينة الدولة [62].

5ـ الجزية:

ضريبة شرعية،وبما أن الجزائر كانت تحت الحماية العثمانية التي تمثل الخلافة الإسلامية آنذاك وتدين بديانتها، فهي لم تفرط يوما في هذا الحق الذي يعتبر حقا للمسلمين جميعا،نظير الأمن الذي يوفرونه لأهل الذمة القاطنين بينهم [63].

رسوم الدكاكين التجارية والنقابات المهنية :

عمل أمناء [64]، النقابات المهنية على تزويد خزينة الدولة بمبالغ مالية تختلف حسب أهمية النقابة، كما ان هذه النقابات تعمل على تزويد موظفي الدولة ببعض المواد المصنعة مجانا، ومثال ذلك ما كانت تقدمه دكاكين [65]، الحدادة من أسلحة وسروج وألجمه للخيول، كما يتوجب عليها دفع رسم يقدر بـ 30سنتيما شهريا بالإضافة إلى دفع أجر شهري إن كان الدكان ملك الدولة، وهذا المبلغ إجباري وليس اختياري [66].

كما كانت النقابات المهنية تساهم هي الأخرى وذلك بما تدفعه من منتجاتها المختلفة، التي قد تكون عبارة عن أسلحة، أو سروج وألجمه وغيرها، وكل ذلك مجان [67].

7. عائدات بيت المال

تحتل عائدات بيت المال مكانة هامة في موارد الخزينة، ولهذا خصص لصندوقها الملحق بها ثلاث سجلات، ويتولى أمر هذه العائدات كل من السايحي والعادل و الخوجة ويتحصل بيت المال على أمواله من عدة مصادر منها مداخيل كراء العقارات، التركات والودائع والأوقاف [68].

رابعا : نفقات الخزينة :

بعد تطرقنا إلى مصادر دخل الخزينة سنحاول استعراض وجوه الإنفاق التي تتحملها الخزينة الجزائرية على العديد من المجالات باعتبارها جانبا مهما من المعاملات المالية وارتباطها أساسا بأجهزة تسير الدولة، من أجور الجيش، وتسديد رواتب الموظفين، بالإضافة لما تحتاجه الدولة من مقتنيات التي يتم استيرادها من الخارج ومنها ما يلي

1. جاريات الجند:

تعتبر جاريات الجند إحدى التكاليف التي تواجه الخزينة، بشكل منتظم وهي أجور شهرية أو منح ومكافآت طارئة، فالأجور الشهرية تنفق على الجند كل شهرين للمقيمين داخل الثكنات وتعرف بالجاريات الصغرى، وتخص قسما من الجند فقط، وتبدأ الجاريات الصغرى ب8صائمات [69].

ثم تزداد بتعاقب السنين والخبرة فتزيد بصائمة كل سنة، ويرتفع اجر كل جندي ب 5مزونات في الأعياد والمناسبات، بينما بقية الجيش الموزع على الحاميات يعين له موعد سنوي و تسمى بالجاريات الكبرى، وتصرف مرتبات الجند طيلة الأشهر التالية (محرم جمادى الأولى رجب رمضان وذو قعدة)، و حدد وليام شالر تكاليف الجند سنة 1822م بـ 70.000 دولار [70].

أما المكافآت الطارئة عادة ما تكون عند تولي الداي منصب جديد أو عند الانتصار في الحروب أو عند تعبئة الجنود في حالة وجود معارك [71].

2.رواتب الموظفين :

وتخص العمال والموظفين السامين القائمين على الخدمات الثقافية والقضائية، أو العمال المنشغلين بورشات بناء السفن، والأعمال العمرانية والخدم المختلفين بقصر الداي ودواوين الحكومة و العمال في الصناعة البحرية، ومرتب كل واحد يخضع لجملة من الاعتبارات مثلا المفتي الحنفي يتقاضى شهريا 80صائمة والقاضي المالكي يتقاضى 50صائمة، أما بالنسبة للمعلمين حيث كان يتقاضى عن كل طفل 14 فرنكا بداية الاحتلال الفرنسي[72]، وبالرغم من هذا فهي لم تكن قيمتها باهظة مقارنة بالتكاليف العسكرية، فقد حددها وليام شالر سنة 1822م بـ 24.000 دولار [73].

.الهدايا المتبادلة بين الجزائر والباب العالي:

تصرف الخزينة أموالا طائلة على هذه الهدايا التي يبعثها الباشوات أثناء توليهم المنصب الجديد للباب العالي بإسطنبول [74]، ومن أهم هذه الهدايا ما قدمه الداي "عمر"(1230/ 1232 ه -1814/ 1816م) حين توليه الحكم، أكثر ما في هذه الهدية الجواهر الثمينة وأحجار الياقوت، قدر قيمة الحجرة الواحدة بـ 36 ألف دورو وهو شيء لا يقدر بثمن، حيث عبر عليه الشريف الزهار بـ "الخزائن [75].

أما في الحالات العادية ترسل الدولة الهدية كل ثلاثة سنوات، تبلغ قيمة الهدية مالا يقل 500.000 دولار .

3. نفقات المرافق العامة :

وهي من ضمن تكاليف الخزينة العامة، وهي لا تكلف خزينة الدولة أموالا باهظة بالنسبة لأوجه الإنفاق الأخرى رغم تنوع نشاطاتها وتعدد فروعها التي تتسع لتشمل جميع المنشآت الثقافية والعمرانية والاقتصادية والدينية وشبكة المواصلات، ومن أهم المرافق التي لها اثر إيجابي في عمارة البلاد والإبقاء على كيانها الدولي مرافق الدفاع من حصون وأبراج والأسوار والثكنات، وقد جاء أن

الدفاع عن وهران 1792 م استلزم إقامة العديد من المتاريس كلف كل واحد منها الخزينة العامة 4.000 ريال [76].

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة لخزينة الدولة الجزائرية أواخر العهد العثماني نخلص إلى عدة نتائج أهمها:

- أن النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني قد ارتكز على حماية ثروات البلاد، ولذلك تمحور حول مجموعة من المرافق المالية التي خدمت الحماية العثمانية من الناحية العسكرية بالدرجة الأولى.
- في هذه الفترة عرفت مؤسسة الخزينة انتشارا واسعا في الجزائر وزادت مداخيلها. كما أن الانتشار الواسع والزيادة في المداخيل لهذه المؤسسة أدى بالمسئولين في الدولة إلى تنظيمها تنظيما محكما بهدف المحافظة عليها ورعاية شؤونها، فكان أن انبثقت عن هذه المؤسسة عدة هيئات .
- من العوامل المساعدة على انتعاش الخزينة اعتمادها على موارد أخرى كانت تنعم بها الجزائر كالثروة الزراعية والحيوانية والعائدات المعتبرة للتجارة والصناعة وهذا ما ساهم في إثرائها وجعلها محل أنظار الدول الأوروبية الطامعة فيها، ولكن من ناحية أخرى نرى أن هذه السياسة انعكست بالسلب إذ نتج عنها الركود والخمول الاقتصادي للبلاد وجعلها أداة استهلاك تعيش على مواردها دون أن تسعى إلى تنميتها أو تطويرها ومثال ذلك نجد ان الصناعة اتجهت إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية الضرائب المفروضة عليها بالمقابل انخفاض قيمة المنتوجات الزراعية بالنسبة للمواد المصنعة وهذا ما احدث فوارق اجتماعية .
- لعب الأسطول الجزائري دورا ايجابيا على الصعيدين الداخلي والخارجي فقد ساهم بنشاطه في إثراء الخزينة، كما وفر الحماية والأمان، ولكن مع تدهور حالة الأسطول ركزت السلطة العثمانية على الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الريفي كمصادر رئيسية لدخل الخزينة أواخر العهد العثماني، رغم أن

كثيرا من تلك الضرائب لا سند شرعي لها، مما جعل منها إجحافا في حق السكان .

- من خلال دراسة مؤسسة الخزينة، و مصادر الدخل وأوجه الإنفاق لها، لاحظنا أنها كانت قبل منتصف القرن الثامن عشر ميلادي، تضم ثروات ضخمة من الأموال والمقتنيات الثمينة، ونفقاتها لا تزيد عن الجانب العسكري، ولكن مع مطلع القرن الثامن عشر ميلادي تزايدت هذه النفقات بصورة مدهشة، وأصبحت تشكل عبئا على الخزينة، إلى درجة أصبح فيه تسديد أجور الانكشارية يتم كل أربعة أشهر و هذا ما دفع بالخزينة إلى الاستنجاد بأموال بيت المال والاقتراض منه لسد هذا العجز.
- ساهمت ثروات الخزينة الجزائرية الهامة في إثارة أطماع الدول الأوروبية فكانت سببا من أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر .

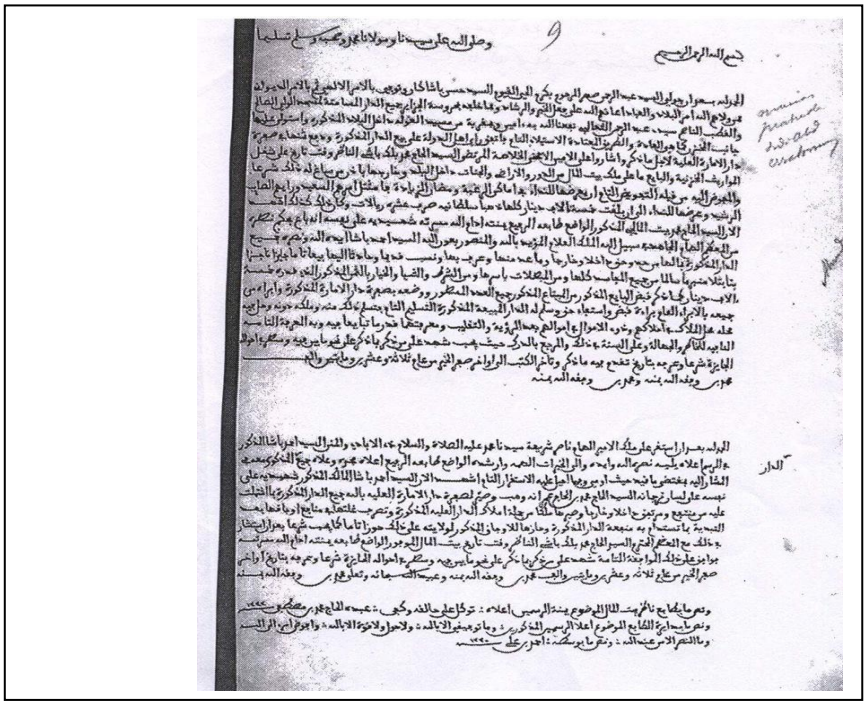

ملحق 1:وثيقة بيت كان يملكه حسن باشا المتوفي ،وإيداع ثمنه خزينة الدولة على يد ناظر بيت المال (أرشيف المكتبة الوطنية الحامة المجموعة 3205 الملف رقم 2 الوثيقة 9).

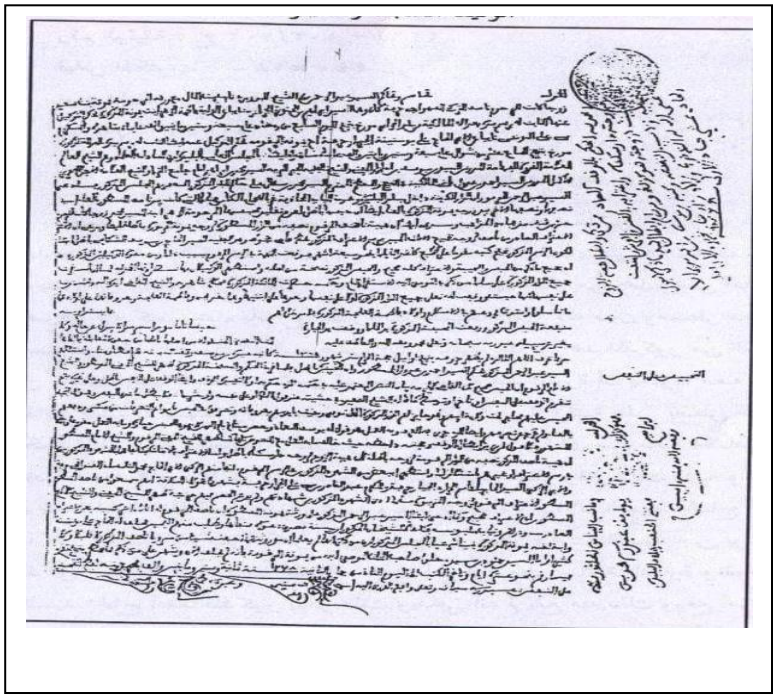

ملحق 2 نزاع بين نائب بيت المال السيد عبد الرحمان بن الشيخ البوزيدي وورثة المرحومة يمونة بنت السعيد حول منزل

❖ **هوامش البحث**

(1) ابن منظور ابو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة (د.س)، ص 54.

(2) سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**،ج3، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض 2000، ص 98.

(3) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792م-1830م**، ط.2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 177.

(4) نور الدين عبد القادر،**صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، م**نشورات كلية الآداب، الجزائر، 1965،ص 74.

(5) حرس الخزانة

(6) Venture de Paradis, **Tunis et Alger au XV III siècle**, Mémoires et Observations rassemblés et présentés par Josephcuoq, Saindbad, Paris 1983, p-p106.

(7) هو موظف سامي جرت العادة أن يكون تركي الأصل يعرف غالبا بالخزناجي لكن جاء ذكره في بعض الأحيان باسم خزندار.

(8) Venture de Paradis, Op.cit, p107.

(9) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص،67.

(10) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964، ص،292.

(11) سياسي , كاتب , ومفكر أمريكي مشهور ولد سنة 1778م ، في مدينة بريج بورت بالولايات المتحدة الأمريكية ،انخرط في البحرية الأمريكية بين سنتي 1803 ـ

1808م برتبة ضابط ما أعطاه علما واسعا وخبرة كبيرة في وصف البلدان جغرافيا وتحديد مواقعها الفلكية بمنتهى الدّقة ،اشتغل في السلك الدبلوماسي كقنصل ،ثمّ كلف بالتفاوض للولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر في معاهدات الصلح بعدها عين كقنصل عام للولايات المتحدة في الجزائر من 1816م إلى غاية 1824م توفي بالكوليرا في هافانا بكوبا يوم 29 مارس سنة 1833م

(12) ناصر الدين سعيدوني، "**الخزينة الجزائرية 1800-1830**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، تونس، 1775، ص 19.

(13) Venture de PARADIS, Alger au XV III Siècle, Revue Africaine, N°41 (1897), p 1 15 .

(14) يمينة درياس، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،ص 39.

(15) ارشيف المكتبة الوطنية الجزائريةالمجموعة 3190الملف رقم 1وثيقة رقم 182.

(16) محمود باشا محم، **الاستيلاء على إيالة الجزائر أو ذريعة المروحة**، ترجمة عزيز نعمان، دار الأمل للطباعة، 2005،،ص74.

(17) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 170

(18) المرجع السابق، ص 172

(19) يمينة درياس، مرجع سبق ذكره، ص 48

(20) احمد السليماني، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة دحلب،الجزائر، 1993 ص59.

(21) المرجع السابق،ص59.

(22) ارشيف المكتبة الوطنية، المجموعة رقم 1642 وثيقة رقم 20.

(23) فريدة شرفة، "**العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات بين الإدارة العثمانية وسكان الأرياف في الجزائر أواخر الحكم العثماني**" الملتقى الدولي الثاني :العلاقات الجزائرية التركية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة بسكرة، منشورات مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2014، ص71.

(24) الأمير بوغدادة،**المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني (القضاء انموذجا)1185ه/ 1771م-1235ه/ 1837م**، مطبوعات الكتاب والحكمة، الجزائر، 2009،ص48.

(25) الجابدات أو الزويجات جمع جابدة وزويجة، وهي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يحرثها ثوران.

(26) فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر**"، **مجلة كان التاريخية** ،الكترونية ، العدد 13، الكويت، 2011، ص22.

(27) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م، ص32.

(28) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص88.

(29) خوجة (حمدان بن عثمان)، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975،ص 106.

(30) عقيل لطف الله نمير، **تاريخ الجزائر الحديث**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2013-2014، ص230.

(31) فاطمة الزهراء سيدهم، مرجع سبق ذكره، ص2.

(32) احميده عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)**، ، دار البعث، الجزائر 1984، ص28 .

(33) Feraud,F, **Notice historique sur la tribu des oulad abd al nour**, constantine,1864,p122.

(34) الأمير بوغدادة، مرجع سبق ذكره، ص44.

(35) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص95.

(36) -Ahmed Henni, **Etat ,Surplus Et Société En Algerie Avant 1830**, Entreprise nationale du livre, Alger 1986, pp48-49

(37) فاطمة الزهراء سيدهم، مرجع سبق ذكره، ص25.

(38) محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981،ص 102.

(39) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار 1754-1830م**، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.،الجزائر1974، ص46.

(40) Robin.N :Ł Note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la grande Kabylie",R A,N99,1873,p200

(41) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، **دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2005،ص374.**

(42) عقيل لطف الله نمير، مرجع سبق ذكره، ص 233.

(43) ارشيف المكتبة الوطنية الجزائرية المجموعة 3190 الملف الأول الوثيقة رقم 129

(44) بوغدادة الأمير، مرجع سبق ذكره، ص49.

(45) عقيل لطف الله نمير، مرجع سبق ذكره، ص 243.

(46) هي لفظ محلي تعني المحاسبة على الضرائب، أما بالمفهوم التركي فتعني العودة .

(47) فاطمة الزهراء سيدهم، مرجع سبق ذكره، ص.25.

(48) وليام شالر،**مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا (1816- 1824)**، ترجمة إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص58.

(49) وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة عبد القادر زبادية، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981،ط2 ،ص129.

(50) صالح عباد، مرجع سبق ذكره، ص351.

(51) بوغدادة الامير، مرجع سبق ذكره، ص44

(52) مبارك شودار، **حملة االورد اكسموث على مدينة الجزائر 1816م وتأثيراتها الإقليمية والدولية**، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014*2015،بحث غير منشور،ص55.

(53) **Temimi ,Abdeljelil: Recherches et documents d'histoire maghrébine. La Tunisie, l'Algérie et la Tripolitaine de 1816 à 1871**,Tunisie ,1971,p 236.

(54) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص114.

(55) خليفة حماش، **العلاقات بين ايالة الجزائر والباب العالي 1798*1830**، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، 1988،ص160.

(56) محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، شركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر 1981، ص ص40،39.

(57) وليم سبنسر، **مرجع سبق ذكره**، ص129.

(58) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص،ص114.

(59) ارشيف المكتبة الوطنية الجزائرية المجموعة 1642 وثيقة رقم 20.

(60) Lespes: Alger ,esquisse de géographie urbaine,2eme édition ,paris,1830, p,p145*146

(61) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص112،111.

(62) صالح عباد، مرجع سبق ذكره، ص350.

(63) **حمدان خوجة،** مرجع سبق ذكره، **ص109.**

(64) وهما شيخ البلد أو قائد الدار .

(65) عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700*1830 مقاربة اجتماعية – اقتصادية،** منشورات ,ANEP، الجزائر 2012،ص182.

(66) حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سبق ذكره ،ص ص 109،110.

(67) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص.106.

(68) فاطمة الزهراء سيدهم، مرجع سبق ذكره ص 26.

(69) صائمة عملة تستعمل لاجراء المعاملات الحسابية وتسديد اجور موظفي الدولة ،وهي عملة فضية جزائرية تعادل 50 اسيرينظر :نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر** ،المرجع السابق،ص209.

(70) وليام شالر، مرجع سبق ذكره، ص61.

(71) عائشة غطاس، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية،** الجزائر 2007، ص ص86-87.

(72) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 138.

(73) **وليام شالر، مذكرات،** تعريب وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر 1982، ص ص60 61.

(74) احمد الشريف الزهار، مذكرات احمد الشريف الزهار 1754*1830، مرجع سبق ذكره،ص ص 120،121.

(75) ارشيف المكتبة الوطنية الجزائرية المجموعة رقم 3204 الملف1 الوثيقة رقم 9.

(76) ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-153.